

تقرير النشاط السنوي



مركز حكم القانون ومكافحة الفساد
Rule Of Law & Anti-corruption Center

2016



الفهرس

5-3	تقديم
30-6	I. النشاط الدولي
	1. إطلاق جائزة الشيخ تميم بن حمد آل ثاني
13-7	للتميز في مكافحة الفساد.....
	2. الإشراف على أعمال الرابطة الدولية
19-14	لهيئات مكافحة الفساد.....
29-20	3. دعم المجهود الدولي لمكافحة الفساد
26-20	أ. دعم جهود مكافحة الفساد في إفريقيا
	ب. توفير المساعدة التقنية لاسترداد الأموال
30-27	المنهوبة في المنطقة العربية
38-31	II. النشاط الأكاديمي
	1- إطلاق برنامج تدريس الماجستير
34-31	في القانون والحوكمة ومكافحة الفساد.....
37-35	2- استكمال برنامج مكافحة الفساد من خلال التعليم
38-37	3- دعم التعاون المتعلق بكرسي مكافحة الفساد في الجامعات



- 46-39 **النشاط المحلي** .III
- 40-39 (1) التعاون مع محكمة قطر الدولية ومركز تسوية المنازعات
- (2) المشاركة في ملتقى علمي حول
- 41-40 حقوق الإنسان والقانون الخاص
- (3) تنظيم مائدة مستديرة حول مكافحة الفساد
- 42-41 في المنطقة العربية
- 46-43 (4) تنظيم اجتماع مجلس الأمناء
- 47.. الخاتمة



تقديم

أعرب المجتمع الدولي خلال العشرية الأخيرة عن انشغاله بانتشار ظاهرة الفساد التي اتخذت في عديد الحالات شكل الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وأبدى حرصه على ضرورة تعزيز التعاون الدولي لضمان النجاعة في مكافحة هذه الظاهرة وذلك بإحكام تنفيذ المقاربة الشاملة التي اعتمدها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

ولا يخفى ما يترتب عن الفساد من آثار خطيرة من أبرزها تقويض حكم القانون ومبادئ الديمقراطية وانتهاك حقوق الإنسان الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بسبب نهب الأموال العامة وتهريبها إلى الساحات المالية الآمنة التي توفر ملاذاً آمناً للفاستين باعتبارها لا تطبق المعايير الدولية المتعلقة بمكافحة الفساد وغسل الأموال وتمويل الإرهاب، عوضاً عن توظيفها في التنمية المستدامة والصحة التعليم ومكافحة الفقر.

وضمامنا لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على الوجه الأمثل، تضمن إعلان الدوحة لسنة 2009 بمناسبة انعقاد الدورة الثالثة لمؤتمر الدول الأطراف في الفترة من 9 إلى 13 نوفمبر 2009، اعتماد مقترح دولة قطر المتمثل في إحداث آلية الاستعراض لمراجعة وتقييم مدى التزام الدول الأطراف بأحكام الاتفاقية.

وأثناء ترأس دولة قطر لذلك المؤتمر، اقترح سموّ الأمير، حفظه الله، إنشاء مركز ذي صفة دولية باسم "مركز حكم القانون ومكافحة الفساد" يكون مقره بمدينة الدوحة، يعمل على بناء الشراكات الاستراتيجية من أجل نشر الوعي والتحسيس والتعليم والتدريب في مجال سياسات وآليات منع الفساد ومكافحته والتعريف بالمعايير الدولية وأفضل الممارسات للتصدي لهذه الظاهرة في العالم بشكل عام وفي الدول التي تفتت فيها بشكل خاص وذلك عن طريق الدورات التدريبية والمنتديات والمؤتمرات للمساهمة الفاعلة في بناء القدرات ودعم الكفاءات والمساعدة التقنية.



وتنفيذا لمبادرة القيادة القطرية، أنشئ مركز حكم القانون ومكافحة الفساد بموجب القرار الأميري رقم (94) لسنة 2013 بتاريخ 2013/08/05، وهو مؤسسة خاصة ذات نفع عام تعمل بالتعاون مع المؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية المعنية بدعم علوية القانون والحكم الرشيد ومكافحة الفساد وخاصة الهيئات والمكاتب المتخصصة في هذا الشأن والتابعة للأمم المتحدة.

وتقوم رؤية مركز حكم القانون ومكافحة الفساد على المساهمة الفاعلة في تعزيز مقومات النزاهة والشفافية والحوكمة الرشيدة وسياد القانون وهو ما يتناغم مع رؤية قطر الوطنية 2030 التي أعلنت عنها الأمانة العامة للتخطيط التنموي في يوليو/ تموز 2008 والتي تهدف إلى "تحويل قطر بحلول عام 2030 إلى دولة متقدمة قادرة على تحقيق التنمية المستدامة وعلى استمرار العيش الكريم لشعبها جيلا بعد جيل". كما تستند رؤية المركز إلى المعايير الدولية وأفضل الممارسات المعتمدة في مجال الحكم الرشيد ومكافحة الفساد، إسهاما منه في تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (أجندة 2030) وخاصة الهدف 16 المتعلق بتعزيز بناء مجتمعات عادلة وسلمية وشاملة للجميع باعتبار أن السلام والاستقرار وحقوق الإنسان والحكم الرشيد القائم على سيادة القانون هي قنوات هامة للتنمية المستدامة وتساهم في الحد بقدر كبير من التدفقات غير المشروعة للأموال والأسلحة، وتعزيز استرداد الأصول المسروقة وإعادتها، ومكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة بحلول عام 2030، والحد بدرجة كبيرة من الفساد والرشوة بجميع أشكالها، وإنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات.

واستنادا إلى ذلك، تميّز نشاط مركز حكم القانون ومكافحة الفساد خلال سنة 2016 خاصة بإطلاق مبادرات جديدة ذات علاقة مباشرة بنشاط المركز أهمها جائزة سموّ الشيخ تميم بن حمد بن خليفة آل ثاني، أمير البلاد المفدى، حفظه الله، للتميز في مكافحة الفساد. وهي جائزة دولية سنوية تمنح يوم 9 ديسمبر من كل سنة تزامنا مع الاحتفال باليوم العالمي لمكافحة الفساد. وقد أقرّها حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى، لحفز الهمم في كل أصقاع العالم على الانخراط في مسار مكافحة آفة الفساد بجميع أشكاله.

وعلى المستوى الأكاديمي، فقد تم التوقيع على اتفاقية مع جامعة "ساسكس" البريطانية لتدريس برنامج الماجستير في القانون والحوكمة والفساد على مدى عامين أكاديميين في مقر مركز حكم القانون ومكافحة الفساد. وقد تولى معالي الشيخ عبد الله بن ناصر بن خليفة آل ثاني رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية تدشين البرنامج.

كما تم استكمال برنامج مكافحة الفساد من خلال التعليم موضوع اتفاقية التعاون الموقعة سنة 2015 بين المركز ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة



والمعلقة بتعزيز القدرات في مجال مكافحة الفساد من خلال التعليم، إذ وقع تنظيم الدورتين التدريبيتين المتبقيتين بالتعاون مع المبادرة الأكاديمية التابعة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لفائدة الأكاديميين والطلبة في مادة مكافحة الفساد، فالأولى كانت دولية احتضنها مركز حكم القانون ومكافحة الفساد في الدوحة خلال شهر أبريل 2016، والثانية إقليمية خصصت لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وعقدت بكلية الحقوق بتونس العاصمة خلال شهر سبتمبر 2016. وقد تمحورت العروض التي قدمها الخبراء حول مختلف فصول اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وتتويجا لأعمال تلك الدورات، صدرت جملة من التوصيات من أبرزها اعتماد مقرر نموذجي جديد لتدريس مادة مكافحة الفساد في كليات القانون.

وفضلا عن ذلك، فقد شهدت سنة 2016 انتخاب رئيس مجلس أمناء مركز حكم القانون ومكافحة الفساد، رئيسا بالإجماع للرابطة الدولية لهيئات مكافحة الفساد خلال انعقاد مؤتمرها جمعيتها العامة بمدينة تيانجين بجمهورية الصين الشعبية يومي 11 و12 مايو 2016. وتبعاً لذلك، شرع المركز في نهاية سنة 2016 في التنسيق مع الأطراف المعنية لاستشراف الخطة المستقبلية لأعمال الرابطة.

وفي إطار ما دأب عليه مجلس أمناء مركز حكم القانون ومكافحة الفساد من عقد اجتماعات دورية سنوية لمتابعة وتقييم نشاط المركز، عقد مجلس الأمناء اجتماعاً يوم 2 مايو 2016 بالدوحة، كما تم على هامشه تنظيم مائدة مستديرة حول مكافحة الفساد في المنطقة العربية أشرف عليها رئيس وأعضاء مجلس الأمناء.

وختاماً، فإن مركز حكم القانون ومكافحة الفساد عاقد العزم على المضي قدماً في مزيد تطوير نشاطه وإطلاق المبادرات الكفيلة بمسايرة آخر المستجدات دولياً وإقليمياً ووطنياً والمساهمة في تعزيز مقومات الحكم الرشيد ومكافحة الفساد وغسل الأموال وتمويل الإرهاب.

د. علي بن فطيس المرّي

رئيس مجلس الأمناء



اتسم نشاط مركز حكم القانون ومكافحة الفساد لسنة 2016 بمواصلة السير في طريق الانفتاح والتعاون البناء مع المؤسسات الدولية والإقليمية والوطنية التي تتقاطع في اختصاصاتها وتوجهاتها مع رؤية المركز واهتماماته وأهدافه. ومن هذا المنطلق، حرص المركز على تعزيز شراكاته الاستراتيجية سواء لاستكمال تنفيذ ما تبقى من برامج متوسطة المدى أو لتحديث نشاطه بإطلاق مبادرات جديدة تتماشى مع تطلعاته وآفاقه المستقبلية بصفته مركزاً يكتسي صبغة دولية.

وتأسيساً على ذلك، تميز نشاط المركز لسنة 2016 بالتنوع والتجديد سواء على المستوى الدولي (1) أو في المجال الأكاديمي (2) وكذلك على الصعيد المحلي (3).

1. النشاط الدولي

إن دعم الجهود الدولية لمكافحة الفساد يدخل في صميم مهام مركز حكم القانون ومكافحة الفساد والمتعلقة بالتوجهات والسياسات الرامية إلى وضع استراتيجيات فعالة لمكافحة الفساد، فضلاً عن تعزيز التعاون مع مختلف الأطراف المعنية بإنفاذ تدابير وآليات مكافحة الفساد بما في ذلك السلطة القضائية والنيابة العامة والسلطات المركزية وهيئات مكافحة الفساد ووحدات المعلومات المالية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والوسط الأكاديمي والإعلام.

لذلك شهد النشاط الدولي للمركز خلال سنة 2016 إطلاق جائزة الشيخ تميم بن حمد آل ثاني للتميز في مكافحة الفساد (1) والتي ترمي إلى التشجيع على اتباع أفضل الممارسات لضمان حسن تنفيذ تدابير وآليات مكافحة الفساد عبر حفز المبادرة والابتكار والوقوف على التجارب الرائدة في مجال مكافحة الفساد قصد تعميم الفائدة منها على جميع الأطراف المعنية، فضلاً عن المشاركة الفاعلة في تسيير أعمال الرابطة الدولية لهيئات مكافحة الفساد (2) ودعم الجهود الدولية في هذا المجال (3).



1) إطلاق جائزة الشيخ تميم بن حمد آل ثاني للتميز في مكافحة الفساد



الحفل الأول لجائزة الشيخ تميم بن حمد آل ثاني
للتميز في مكافحة الفساد. فيينا، 9 ديسمبر 2016



إن أبرز نشاط أنجزه مركز حكم القانون ومكافحة الفساد خلال سنة 2016 هو خروج مشروع جائزة الشيخ تميم بن حمد آل ثاني للتميز في مكافحة الفساد إلى النور.¹

وإن إطلاق هذه الجائزة جاء على خلفية ما طرحه مؤتمر القمة الخاص للجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2015 "جدول الأعمال 2030" وأهداف التنمية المستدامة المتعلقة به للمضي قدما في تحقيق أولويات عالمية مثل القضاء على الفقر والنهوض بالصحة والتعليم وتحقيق الأمن الغذائي فضلا عن الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئة. وفي ضوء هذه الرؤية يركز الهدف 16 على الحاجة إلى "تعزيز حكم القانون على المستويين القومي والدولي وضمان المساواة للوصول إلى العدالة للجميع بالإضافة إلى توسيع وتعزيز مشاركة الدول النامية في مؤسسات الحوكمة العالمية، وهذا ما يبرر ضرورة القضاء على الفساد وسوء الحوكمة بجميع أشكالها تحقيقا للهدف 16.

ودعما لهذه الأهداف، أعلنت قطر في نوفمبر 2015 خلال المؤتمر السنوي الثامن للرابطة الدولية للهيئات المعنية بمكافحة الفساد (IAACA) الذي أقيم في مدينة سانت بطرسبرغ، عن إنشاء جائزة الشيخ تميم بن حمد آل ثاني الدولية للتميز في مكافحة الفساد. ولم تقتصر هذه الجائزة على التزام

<https://www.aceaward.com>

¹ لمعرفة المزيد من التفاصيل، يمكن زيارة الموقع الإلكتروني للجائزة



قطر بمنع الفساد فحسب، وإنما أظهرت أيضا تفانيها حيال تحقيق أجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

وتُمنح هذه الجائزة سنويا في اليوم العالمي لمكافحة الفساد (الذي يوافق التاسع من ديسمبر) وتقديرا وتكريما لمن ساهموا في الحملة العالمية من الأفراد والمؤسسات الذين تفانوا في مكافحة الفساد وفقا للمعايير والصفات المعتمدة دوليا في هذا المجال.

وتهدف الجائزة إلى أن تكون بمثابة الأداة التي تلقي الضوء على الإجراءات المثلى والجديرة بالاهتمام والممارسات الفضلى على الصعيد العالمي، وكذلك تقدير التجارب النموذجية في مكافحة الفساد في جميع أنحاء العالم وتعزيزها وجمعها ونشرها على أوسع نطاق علاوة على الارتقاء بالوعي والدعم والتضامن لضمان مزيد من النجاحة في مكافحة الفساد، بالإضافة إلى حفز المبادرات المشابهة والجديدة واستثارتها نحو مجتمع خال من الفساد.

لهذه الأسباب، تم تقسيم الجائزة إلى عدة فئات، تقديرا للجهود المتميزة في عديد المجالات المتنوعة في إطار الجهود الدولية لمكافحة الفساد². وتتمثل هذه الفئات في:

² لمعرفة المزيد عن فئات الجائزة، يمكن زيارة الصفحات المخصصة لكل منها على حده بموقع الجائزة

<https://www.aceaward.com>



- إنجاز العمر / الإنجاز المتميز
- البحث والمواد التعليمية الأكاديمية
- إبداع الشباب وتفاعلهم
- الابتكار

ومن خلال خلفيتها العامة، تأمل الجائزة ألا تقتصر على التعريف بمن يحاربون الفساد بفعالية فحسب، بل أن يتم الاحتفال بهم أيضا في جميع أنحاء العالم، كما تأمل كذلك في حفز الحكومات والمؤسسات الأكاديمية والإعلام والمجتمع المدني على تبني مبادئ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC) والتعاون من أجل حسن تنفيذها.

وتأتي هذه الجائزة تقديراً من حضرة صاحب السمو، أمير دولة قطر، للممارسات الفضلى التي يقوم به النشطاء والممارسون في مجال مكافحة الفساد وفقا لما جاء بإعلان الدوحة لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر للعدالة الجنائية ومنع الجريمة المنعقد بدولة قطر بين 12 و19 أبريل 2015، في خصوص إدماج العدالة الجنائية ومنع الجريمة في جدول أعمال الأمم المتحدة الأوسع من أجل التصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية وتعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي ومشاركة الجمهور، كما أشار الإعلان إلى العلاقة الوطيدة القائمة بين حكم القانون والتنمية المستدامة، مع التأكيد على أن الوقاية من الفساد هي حجر الزاوية لمكافحة هذه الآفة.



وقد سبق المؤتمر انعقاد "منتدى الدوحة للشباب" وهو أول منتدى عالمي للشباب عن العدالة الجنائية ومنع الجريمة، وشدد المسؤولون الذين شاركوا فيه على ضرورة تعزيز مشاركة الشباب في صياغة القرارات الأممية والوطنية.

وعقب الإعلان عن تأسيس الجائزة، شرع مركز حكم القانون ومكافحة الفساد مباشرة في التنسيق مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لإنجاز دراسة حول أفضل الممارسات في الجوائز الشبيهة وإعداد الشروط المرجعية وإنشاء أمانة الجائزة وضبط تركيبة اللجنة رفيعة المستوى والمجلس الاستشاري لتقييم الترشيحات ودليل إجراءات الترشيح والتقييم واختيار الفائزين.

أمانة الجائزة

تم إنشاء هذه الأمانة لتكون مكتبا إداريا للجائزة، وهي تضطلع بالمهام الإدارية والإجرائية الأساسية واللازمة لدعم اللجنة رفيعة المستوى المعنية بالجائزة والمجلس الاستشاري للتقييم، وذلك لضمان قدرة لجان الاختيار على أداء مهامها وواجباتها بأفضل ما لديها من قدرات. وتقدم الأمانة تسهيلات تتعلق بالاتصالات والاجتماعات ذات العلاقة بالجائزة، كما توفر الدعم الإداري والمساعدة اللوجستية.

ومن خلال عملها على مدار السنة، تسعى الأمانة إلى ضمان إجراءات الترشيح والاختيار الخاصة بالجائزة وتحسينها بهدف تحقيق العدل والشفافية



في سائر مراحل الجائزة. كما تضمن الأمانة صلاحية الترشيحات التي تتلقاها لجان الاختيار والتزامها بجميع الشروط الواردة بإرشادات الترشيح.

المجلس الاستشاري للتقييم

يتمثل دور المجلس الاستشاري للتقييم في دراسة ومراجعة جميع الترشيحات التي قبلتها الأمانة، ثم اختيار أفضل الترشيحات من كل فئة وعرضها على اللجنة رفيعة المستوى المختصة بتحديد الاختيار النهائي.

ويتألف المجلس الاستشاري للتقييم من خبراء معروفين دولياً في مختلف المجالات ذات العلاقة بمكافحة الفساد.

اللجنة رفيعة المستوى المعنية بالجائزة

تتألف هذه اللجنة من رئيس وأعضاء مجلس أمناء مركز حكم القانون ومكافحة الفساد ويرأسها الرئيس ذاته. ويوكل إليها ممارسة تقديرها السديد واختيار الفائزين النهائيين عن كل فئة من فئات الجائزة من بين القائمة الصغيرة للمرشحين التي يقدمها المجلس الاستشاري للتقييم، وتتضمن هذه القائمة توصيات المجلس لكل من المرشحين المختارين.

وتتويجا لتلك الجهود، تمت إقامة الحفل الأول لتسليم الجائزة بمدينة فيينا يوم 9 ديسمبر 2016 تزامناً مع الاحتفال باليوم العالمي لمكافحة الفساد، وذلك بتشريف حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر وسعادة السيد بان كي مون، الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة ولفيف



من كبار المسؤولين من سياسيين وأكاديميين وحقوقيين ومتقنين من مختلف دول العالم.

وتنافس على الجائزة 118 مترشحاً تم اختيار الفائزين منهم بعناية فائقة بواسطة المجلس الاستشاري لتقييم الترشيحات واللجنة رفيعة المستوى التي حرصت على مراجعة كل الأعمال المقدمة بحيادية وموضوعية ومهنية عالية.

وقد لاقى هذا الحدث اهتماماً إقليمياً ودولياً كبيراً، الأمر الذي من شأنه أن يعكس زيادة الوعي الإقليمي والدولي بقضايا الفساد ويدعم جهود مكافحته.



(2) الإشراف على الرابطة الدولية لهيئات مكافحة الفساد

شارك مركز حكم القانون ومكافحة الفساد بوفد ترأسه سعادة الدكتور/ علي بن فطيس المري، رئيس مجلس الأمناء في أعمال اللجنة التنفيذية والاجتماع العام التاسع للرابطة الدولية لهيئات مكافحة الفساد التي تم تنظيمها في مدينة تيانجين في جمهورية الصين الشعبية من 10 إلى 13 مايو 2016. وتجدر الإشارة أن إعلان سانت بطرسبورغ الصادر عقب المؤتمر والاجتماع العام السنوي الثامن للرابطة الدولية لهيئات مكافحة الفساد المنعقد من 30 أكتوبر إلى 1 نوفمبر 2015 تضمن في المادة 19 الأخذ بالعلم قرار اللجنة التنفيذية وفقا للنظام الأساسي للرابطة، تعيين الدكتور / علي بن فطيس المري، النائب العام لدولة قطر، كقائم بأعمال رئيس الرابطة إلى حين انعقاد المؤتمر السنوي واجتماع الجمعية العامة التاسع عام 2016 ودعم تعيينه رئيسا للرابطة. وخلال الاجتماع العام التاسع، تم انتخاب سعادته بالإجماع ليكون رئيسا للرابطة.



**انتخاب سعادة الدكتور/ علي بن فطيس المري رئيسا بالإجماع للرابطة الدولية
لهيئات مكافحة الفساد خلال الاجتماع العام للرابطة المنعقد بمدينة
تيانجين - الصين، يومي 11 و 12 مايو 2016**

وأثناء انعقاد المؤتمر والاجتماع العام التاسع في مايو 2016، أعرب
رئيس الرابطة الدكتور/ علي بن فطيس المري، عن رغبته في تطوير طريقة
عمل هذه المؤسسة الدولية الهامة، واقترح في هذا الصدد تعديل نظامها
الأساسي بما يتلاءم مع مقتضيات المرحلة من مزيد تنسيق الجهود الدولية
لمكافحة الفساد بالسرعة والنجاعة اللازميتين. كما طلبت اللجنة التنفيذية من
السكرتارية تسجيل رغبته في مراجعة خطة عمل الرابطة على أن يقع
عرض نتيجة أعمال المراجعة على المؤتمر السنوي والاجتماع العام في
دورته العاشرة قصد النظر فيها واعتمادها عند الاقتضاء.



وترتيباً على ذلك، شرعت اللجنة التنفيذية تحت إشراف رئيس الرابطة في تنسيق الأعمال المتعلقة بإعداد تصور حول الإصلاحات التي سيقع إدخالها على النظام الأساسي للرابطة، فضلاً عن مراجعة خطة عملها المستقبلية.

وعقب الانتهاء من أعمال المراجعة، انعقد بمركز حكم القانون ومكافحة الفساد بالدوحة يومي 27-28 /02/ 2017 الاجتماع السنوي للجنة التنفيذية للرابطة الدولية لهيئات مكافحة الفساد. وترأس الاجتماع سعادة الدكتور/ علي بن فطيس المري – رئيس مجلس أمناء المركز بصفته رئيساً للرابطة.

وناقش الاجتماع عدداً من القضايا المدرجة في جدول الأعمال ومنها مراجعة النتائج التي خلص إليها فريق العمل الخاص بتعديل النظام الأساسي للرابطة، والتي كانت قد اجتمعت بالمركز يوم 26/02/2016، ورفعت توصياتها ليتم النظر فيها بواسطة اللجنة التنفيذية، كما نوقشت أيضاً خطة عمل الرابطة وزمان ومكان انعقاد الاجتماع السنوي القادم للجمعية العمومية.

وقد رحب سعادة الدكتور علي بن فطيس المري- رئيس مجلس أمناء مركز حكم القانون ومكافحة الفساد، خلال الاجتماع بأعضاء اللجنة التنفيذية، وأعرب عن أمله في تطوير الرابطة ودورها لتصبح تجمعاً دولياً يعنى بمكافحة الفساد وضمان تواصل هيئات مكافحة الفساد من جميع أنحاء العالم وتعزيز التعاون بينها.

وانبثقت عن أعمال اللجنة التنفيذية خلال ذلك الاجتماع الذي عقد في 28/02/2017، القرارات التالية:

● اعتماد مشروع مراجعة النظام الأساسي للرابطة الدولية لهيئات مكافحة الفساد الذي وقع إعداده من قبل فريق العمل الخاص الذي تم تشكيله في الغرض.

● مراجعة ومناقشة مشروع خطة عمل الرابطة المعروض عليها وأشارت إلى ضرورة بذل مزيد من الجهود لضمان حسن تطبيق

خطة العمل الجديدة المقترحة حتى تكون ذات قيمة مضافة وذلك بتحديث الموقع الإلكتروني للرابطة وتعزيز التعاون والمساعدة المتبادلة بين الأعضاء والتأكيد على أهمية الدورات التدريبية والدراسات في مجال مكافحة الفساد. كما قررت اللجنة إحالة مشروع خطة عمل الرابطة على أعضائها لإبداء ما قد يكون لديهم من ملاحظات ومقترحات بشأنها على أن تنظر فيها اللجنة التنفيذية في اجتماعها القادم قبل عرضها على الاجتماع العام.

- تعيين مركز حكم القانون ومكافحة الفساد ليضطلع بمهام سكرتارية الرابطة الدولية لهيئات مكافحة الفساد.



اجتماع اللجنة التنفيذية للرابطة الدولية لهيئات مكافحة الفساد
مركز حكم القانون ومكافحة الفساد بالدوحة (27-28 / 02 / 2017)



وحرصت اللجنة التنفيذية أن تكون أعمالها متناسقة مع توجهات وتوصيات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وخاصة ما أفضت إليه أعمال الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بمنع الفساد في دورته السابعة التي عقدت بفيينا (22-24 آب/أغسطس 2016) بشأن حالة تنفيذ قرار المؤتمر 6/6، المعنون "متابعة إعلان مراكش بشأن منع الفساد" والذي أعدت بشأنه الأمانة ورقة معلومات أساسية حول القطاع العام وهيئة أو هيئات مكافحة الفساد. إذ أوصى المؤتمر الدول الأطراف بأن "تكفل تمتع هيئات مكافحة الفساد بما يلزم من الاستقلالية، وفقاً للمبادئ الأساسية لنظمها القانونية، وأن تكفل تزويدها بالموارد المادية والموظفين المتخصصين لتمكينها من أداء وظائفها بفعالية وبمناى عن أي تأثير لا مسوغ له، وفقاً للفقرة 2 من المادة 6 من الاتفاقية (الفقرة 3) 8- ودعماً لهذه التوصية، واصل المكتب، على الصعيد العالمي، تعاونه الوثيق مع الرابطة الدولية لأجهزة مكافحة الفساد ودعمه لها، بوسائل منها المشاركة في مؤتمرها واجتماعها العام السنوي التاسع، الذي عقد في تيانجين، الصين، من 10 إلى 13 أيار/مايو 2016، لمناقشة مستقبل أجهزة مكافحة الفساد، وكذلك الدروس المستفادة من الماضي. وفي الوثيقة الختامية للمؤتمر، "إعلان تيانجين"، دُعيت الدول الأطراف، ضمن جملة أمور، إلى الاسترشاد بالاتفاقية عند إنشاء هيئات مكافحة الفساد أو إصلاح الولاية المنوطة بها".



مشاركة مركز حكم القانون ومكافحة الفساد في فعاليات الرابطة الدولية لهيئات
مكافحة الفساد خلال مؤتمرها واجتماعها العام بعرض تقني قدمه قاض مستشار
بالمركز

حول التعاون الدولي في مكافحة

(تيانجين- الصين من 10 إلى 13 مايو 2016)



3) دعم المجهود الدولي لمكافحة الفساد

يدخل البعد الدولي ضمن أولويات الرؤية الاستراتيجية التي وضعها مركز حكم القانون ومكافحة الفساد منذ نشأته، وذلك ناتج عن الحاجة الملحة خاصة للدول العربية والأفريقية للمساعدة على مكافحة الفساد ودعم مقومات حكم القانون والنزاهة بما يسهم في ترسيخ قيم الديمقراطية والعدالة الاجتماعية ويفضي إلى تحقيق الاستقرار الأمني والاجتماعي والسياسي والسير قدما في طريق التنمية المستدامة.

أ) دعم جهود مكافحة الفساد في إفريقيا

وضع مركز حكم القانون ومكافحة الفساد منذ نشأته مقاربة شاملة تهدف إلى المساهمة الفاعلة دوليا وإقليميا ووطنيا في بناء القدرات والمساعدة التقنية في كل المجالات ذات العلاقة بترسيخ قيم الحكم الرشيد والوقاية من الفساد بجميع أشكاله.

ومن هذا المنطلق، تدخل مساندة مكافحة الفساد في إفريقيا ضمن البرامج ذات الأولوية في أنشطة المركز.

لذلك، تم خلال شهر إبريل عام 2015، التوقيع على اتفاقية بين مركز حكم القانون ومكافحة الفساد من جهة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من جهة أخرى بشأن إقامة دورات تأهيلية للقضاة والمحامين ووكلاء النيابة ورجال الأمن في قارة أفريقيا، بهدف تعزيز دور القانون ومكافحة الفساد في القارة السمراء، ووقع الاتفاق على أن تكون لهذه الدورات موازنة خاصة تشترك فيها الدول المهتمة بالشأن الإفريقي بالإضافة إلى دولة قطر.

وتبعا لمشاركة مركز حكم القانون ومكافحة الفساد في إدارة وتنظيم مؤتمر تعزيز حكم القانون ومكافحة الفساد في إفريقيا والذي انعقد في داكار من 2 إلى 4 يونيو 2015، حيث شارك رئيس مجلس الأمناء سعادة الدكتور/



علي بن فطيس المري، في افتتاحه مع فخامة السيد ماكي سال رئيس جمهورية السنغال وسعادة السيد عبد الله مار، مساعد الأمين العام للأمم المتحدة في مدينة دكار بحضور وزراء العدل من ست عشرة (16) دولة أفريقية. وأكد سعادته من خلال مخاطبته للمؤتمر على التزامه الكامل بدعم حكم القانون ومكافحة الفساد في إفريقيا من خلال الشراكة التي قام بها مركز حكم القانون ومكافحة الفساد مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.



المؤتمر الوزاري حول مكافحة الفساد في إفريقيا
أشرف عليه فخامة رئيس جمهورية السنغال وتم تنظيمه
بالتعاون بين حكومة السنغال ومركز حكم القانون ومكافحة الفساد
وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (دكار، 2-4/06/2015)



كما التقى رئيس مجلس الأمناء على هامش المؤتمر بوزراء عدل كل من النيجر وبوركينا فاسو والساحل الأخضر وتشاد وغينيا ونيجيريا وتبادل معهم وجهات النظر بشأن طرق ووسائل دعم مركز حكم القانون مكافحة الفساد للدول الإفريقية في مجال تعزيز النزاهة والشفافية والحكم الرشيد والتصدي للفساد.



كلمة المدير التنفيذي لمركز حكم القانون ومكافحة الفساد
خلال المؤتمر الوزاري حول تعزيز حكم القانون ومكافحة الفساد في إفريقيا

دكار، 2-4/6/2015

وامتدادا لذلك التعاون، تم عقد اجتماع يوم 21 فبراير 2016 بمقر مركز حكم القانون ومكافحة الفساد بالدوحة بين وفد ترأسه سعادة السيد/صديقي كابا وزير العدل السينغالي ووفد عن مركز حكم القانون ومكافحة الفساد ترأسه سعادة الدكتور/ علي بن فطيس المري، رئيس مجلس الأمناء ووفد عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتناول اللقاء النظر في آفاق التعاون بين وزارة العدل في السنغال ومركز حكم القانون ومكافحة الفساد خاصة بشأن تأسيس مركز حكم القانون ودعم المؤسسات القضائية بديكار يكون مختصا في تعزيز قدرات سلطات إنفاذ القانون في مجال ترسيخ مبادئ النزاهة والشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد في إفريقيا والتدريب على آليات الوقاية من الفساد وخصوصيات البحث في الجرائم المالية والاقتصادية وفقا لأفضل الممارسات وللمعايير الدولية المعتمدة في هذا الشأن.



لقاء بين سعادة الدكتور/ علي بن فطيس المري

رئيس مجلس أمناء مركز حكم القانون ومكافحة الفساد

وسعادة السيد / صديقي كابا وزير العدل السينغالي بالدوحة

الدوحة - 2016/02/21



وتتويجا لذلك، تم يوم 7 أبريل 2016 التوقيع على اتفاقية تعاون بين وزارة العدل في السنغال ممثلة في سعادة السيد صديقي كابا وزير العدل، ومركز حكم القانون ومكافحة الفساد ممثلا في رئيس مجلس الأمناء سعادة الدكتور / علي بن فطيس المري، تتعلق بإنشاء مركز إقليمي لدعم حكم القانون والمؤسسات القضائية يكون مقره في العاصمة السنغالية دكار، ويعمل بالتعاون الوثيق مع مركز حكم القانون ومكافحة الفساد بقطر.³

وسيكون لهذا المركز الإقليمي المهام الأساسية التالية:

- بذل كل الجهود اللازمة لتنمية الوعي ونشر المعرفة لدى العموم بأهمية حكم القانون،
- النهوض بالبحث والتعليم والتدريب في مجال حكم القانون،
- تنظيم دورات تدريبية لفائدة الممارسين من الجهاز القضائي (وكلاء النيابة العامة، القضاة، المحامين، الموثقين، المحققين، الخبراء...) ومكونات المجتمع المدني في مجال مكافحة الجريمة المنظمة وخاصة ما يتعلق منها بالفساد وغسل الأموال والإرهاب وتمويله والإثراء غير المشروع والاتجار بالأشخاص والمخدرات والإجرام الإلكتروني وغيرها،
- تنظيم المحاضرات والندوات والملتقيات في مجال اختصاص المركز،

³ Me Sidiki KABA, Garde des Sceaux Ministre de la Justice au Sénégal ; la Revue du CREDIJ, p4 :
" L'Etat de droit suppose la soumission des citoyens et des institutions à des normes et règles juridiques établies conformément aux standards internationaux de gouvernance démocratique. C'est un ouvrage continuellement sur le métier qui nécessite des outils ayant vocation à stimuler et participer à la réflexion.

C'est dans cette perspective que le Centre pour le Renforcement de l'Etat de Droit et des Institutions Judiciaires (CREDIJ) a été créé.

Fruit d'un partenariat entre le Gouvernement de la République du Sénégal et le Rule of Law and Anti-Corruption Center de Doha au Qatar (ROLACC), le CREDIJ vise à contribuer à la diffusion des connaissances et à l'amélioration des compétences qui permettent de renforcer l'Etat de droit et les institutions judiciaires, la promotion de la gouvernance vertueuse et la lutte contre la corruption".



- التنسيق مع المنظمات الدولية الاقليمية والوطنية ومنظمات المجتمع المدني الناشطة في دعم حكم القانون ومكافحة الفساد،
- تبادل المعلومات والتجارب مع المراكز الدولية الاقليمية الشبيهة،
- إنجاز البحوث والدراسات ذات العلاقة بمهام وأهداف المركز،
- تأمين صدور الدوريات والمجلات التي تتماشى مضامينها مع مهام وأهداف المركز،
- بعث المشاريع الاقليمية والوطنية التي تهدف إلى دعم حكم القانون ومكافحة الفساد،
- تعزيز التعاون الدولي والاقليمي في مجال اختصاص المركز،
- إقامة علاقات تعاون مع شبكة النواب العموم وخاصة جمعية النواب العموم الفرنكفونيين والجمعية الدولية للنواب العموم،
- تبادل التجارب والممارسات الفضلى للتصدي للفساد ومنع الإفلات من العقاب بجميع أشكاله لضمان قضاء مستقل وناجع وناجز،
- إرساء الآليات البديلة لفض النزاعات سواء في حالة السلم أو في حالة النزاع.⁴

وقد شرع مركز دكار في أداء مهامه إثر التوقيع على اتفاقية التعاون المشار إليها وقام بالأنشطة التالية:

- إصدار العدد الأول (سبتمبر 2016) من مجلة المركز وتضمنت مقالات ودراسات تتعلق بالجرائم المالية في إفريقيا.⁵

⁴ لمزيد من المعلومات عن مركز دكار لحكم القانون ودعم المؤسسات القضائية، يمكن زيارة موقع المركز على الرابط التالي:

<http://www.credijsenegal.org>

⁵ المقالات والدراسات المنشورة في المجلة متاحة على الرابط التالي:

<http://www.credijsenegal.org/wp-content/uploads/2017/09/La-revue-du-CREDIJ.pdf>



- تنظيم حلقة نقاش بتاريخ 2016/10/20 حول البعد السوسيولوجي للفساد في إفريقيا.
- ملتقى حول مكافحة الفساد (الاستراتيجيات والصعوبات) تم تنظيمه بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي لمكافحة الفساد يوم 2016/12/9.



ب) توفير المساعدة التقنية لاسترداد الأموال المنهوبة في المنطقة العربية

لقد أولت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد أهمية بارزة لاسترداد الأموال المنهوبة من خلال تخصيص الفصل الخامس منها لهذا الموضوع تحت عنوان استرداد الموجودات.

وتبعاً لحجم الفساد الذي كشفتته الثورات العربية وتحويل نسبة هامة منها إلى الخارج بحثاً عن ساحات مالية آمنة تحتضنها وتدخلها في دورتها الاقتصادية باستعمال الأساليب النمطية لغسل الأموال، فقد جعل مركز حكم القانون ومكافحة الفساد من المساعدة على استرداد الأموال المنهوبة من أولوياته خدمة للشعوب المتضررة من الفساد والاستبداد.

وفي هذا السياق، تم إطلاق المنتدى العربي لاسترداد الأموال المنهوبة بالتعاون بين مجموعة الدول 7 في إطار شراكة "دوفيل" ومركز حكم القانون ومكافحة الفساد والبنك الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومبادرة ستار لاسترداد الأصول المسروقة.

وقد احتضنت مدينة الدوحة الدورة الأولى لهذا المنتدى من 11 إلى 13 سبتمبر 2012 والتي افتتحها سمو أمير دولة قطر، بمشاركة فخامة رئيس الجمهورية التونسية، وبحضور عدد من وزراء العدل والنواب العموم والقضاة وممثلي سلطات إنفاذ القانون.⁶

وبمناسبة انعقاد الدورة الأولى للمنتدى، عرض رئيس مجلس الأمناء بمجرد تعيينه في منصب محامي الأمم المتحدة الخاص باسترداد الأموال المنهوبة خلال شهر سبتمبر 2012 على الدول العربية التي واجهت صعوبات في استرداد الأموال المتأتية من الفساد وتم تهريبها إلى الخارج بأن تتولى التنسيق معه لمساعدتها على تنفيذ طلبات التعاون الدولي الرامية

⁶ تم عقد الدورات اللاحقة للمنتدى العربي لاسترداد الأموال المنهوبة على التوالي بمراكش، المملكة المغربية خلال شهر أكتوبر 2013، وجنيف، سويسرا خلال شهر نوفمبر 2014، والحمامات، تونس خلال شهر ديسمبر 2015.



إلى تجميد تلك الأموال وحجزها ومصادرتها قصد ارجاعها للدول المتضررة في نهاية المطاف.

وفي شهر ديسمبر 2012، بادرت الحكومة التونسية ممثلة في سعادة وزير العدل بالتوقيع على تفويض لمحامي الأمم المتحدة الخاص باسترداد الأموال المنهوبة، قصد تمثيلها ومساعدتها على تنفيذ طلب مساعدة قضائية متبادلة سبق توجيهه إلى السلطات المختصة في لبنان يهدف إلى إرجاع مبلغ مالي قدره ثمانية وعشرون ألف وثمانمائة ألف دولارا أمريكيا كان مجمدا بأحد المصارف اللبنانية إلى الدولة التونسية.

وبالفعل، توصل محامي الأمم المتحدة الخاص باسترداد الأموال المنهوبة بالتنسيق مع مركز حكم القانون ومكافحة الفساد ومع السلطات التونسية والسلطات اللبنانية إلى تدليل الصعوبات القانونية والواقعية التي حالت دون تنفيذ ذلك الطلب، وتسلم شيكا في المبلغ المذكور تنفيذا لحكم مدني يقضي بإكساء الحكم الجنائي القاضي بالمصادرة والصادر عن المحكمة الجنائية التونسية في شهر ديسمبر 2011 بالصيغة التنفيذية. وإثر ذلك، تحول محامي الأمم المتحدة الخاص باسترداد الأموال المنهوبة خلال شهر أبريل 2013 إلى تونس وسلم الشيك إلى فحامة رئيس الجمهورية التونسية.

وقد أشادت مبادرة "ستار" التابعة للبنك الدولي ولمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمختصة في استرجاع الأصول المسروقة، بالأجل القياسي الذي وقع فيه استرجاع ذلك المبلغ والمقدر بحوالي أربعة أشهر فقط، واعتبرت أن نجاح هذه القضية هو ثمرة الجهود التي بذلها المحامي الخاص للأمم المتحدة إضافة إلى التنسيق غير المسبوق في المنطقة العربية والإرادة السياسية القوية في تونس ولبنان. وهذا النجاح يثبت رسالة قوية على أن استرداد الأموال المنهوبة ممكن إذا توفرت الإرادة السياسية والمعرفة بالإجراءات القانونية الواجب اتباعها في هذا المجال.⁷

⁷ -The Stolen Asset Recovery Initiative (StAR)

Jean-Pierre Brun, Janvier 14, 2014

«... En Avril 2013, un nouveau succès, le recouvrement par la Tunisie de 28,8 millions de dollars dissimulés sur un compte en banque au Liban appartenant à l'épouse de M. Ben Ali, a clairement démontré que les efforts constants et



وتبعاً لنجاح تلك التجربة، وعلى إثر زيارة العمل الرسمية التي قام بها سعادة رئيس مجلس الأمناء خلال شهر يونيو 2015 إلى تونس وأجرى خلالها عدة لقاءات مع كل من فخامة رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ورئيس مجلس نواب الشعب ووزير العدل ووزير أملاك الدولة الشؤون العقارية ومحافظ البنك المركزي التونسي وهيئة الحقيقة والكرامة المكلفة بالإشراف على مسار العدالة الانتقالية في تونس، تولى سعادة وزير العدل التونسي بتوقيع تفويض ثان في 7 يوليو 2015 باسم الحكومة التونسية إلى رئيس مجلس أمناء مركز حكم القانون ومكافحة الفساد بصفته محامي الأمم المتحدة الخاص بمحاربة الفساد وهو المنصب الذي تقلده في شهر أكتوبر 2014، ويخول له هذا التفويض تمثيل الدولة التونسية لدى السلطات الأجنبية في متابعة سير الإنابات القضائية الدولية والمساعدة على تنفيذها خاصة ما يتعلق منها باسترداد الأموال المنهوبة. وبمقتضى التفويض المشار إليه، أجرى سعاده لقاءات مع المسؤولين السويسريين بمقر وزارة الشؤون الخارجية السويسرية (قسم القانون الدولي) خلال شهر يوليو 2015، واقترح عليهم النظر في إمكانية استرجاع مبالغ مالية مجمدة في سويسرا بإجراءات مبسطة ودون حاجة لانتظار حكم بالإدانة وبقا لما تنص عليه اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد، وكان الاستناد في ذلك إلى موافقة الشخص المعني بالأمر كتابياً وبموجب تفويض موقع منه للمحامي الخاص يهدف الى تحويل أمواله المجمدة بسويسرا وإيداعها بالبنك المركزي التونسي وتأمينها الى حين فصل القضية الجارية في تونس نهائياً تمهيدا للمصالحة التي أعرب المعني بالأمر عن إجرائها مع الدولة التونسية في هذا السياق. وتتوجها لتلك الجهود، تم يوم 5 مايو 2016 التوقيع على أول اتفاقية صلح بين الدولة التونسية وهيئة الحقيقة والكرامة المكلفة بالإشراف على مسار العدالة الانتقالية في تونس من جهة، والشخص المعني بالملاحقة القضائية من أجل جرائم فساد مالي والذي سبق له بدوره التوقيع على تفويض رسمي لمحامي الأمم المتحدة الخاص بمحاربة الفساد لتمثليه أمام السلطات السويسرية من جهة أخرى،

persistants des autorités tunisiennes et d'autres entités intéressées pouvaient s'avérer payants. Ce succès, qui doit encore être confirmé par les juridictions suprêmes libanaises, est le fruit d'une collaboration sans précédent dans le monde arabe, une forte volonté politique au Liban, et les efforts de l'avocat spécial des Nations Unies, le Procureur Général du Qatar Al Marri, ainsi de l'initiative STAR, en vue de développer des contacts bilatéraux entre les praticiens libanais et tunisiens... ».



ويهدف هذا الاتفاق إلى إرجاع المبالغ المالية المجمدة في سويسرا إلى تونس بإجراءات مبسطة وتأمينها على ذمة الإجراءات القانونية.

وقد تم بالفعل تحويل تلك المبالغ المالية من سويسرا إلى الخزينة العامة للبلاد التونسية خلال شهر يونيو 2017.

وبمقتضى ذلك التفويض العام، أرسل رئيس مجلس الأمناء بصفته محامي الأمم المتحدة الخاص بمحاربة الفساد خلال شهر أكتوبر 2015 ملفاً إلى النائب العام في مملكة لكسمبورغ يهدف إلى طلب تحويل أموال مجمدة في لكسمبورغ إلى تونس وفقاً للإجراءات المبسطة الواردة في قانون لكسمبورغ، حيث تمت الموافقة على ذلك في شهر نوفمبر 2015 من قبل قاضي التحقيق المتعهد بالقضية في لكسمبورغ وتم إعلام وزارة العدل التونسية بذلك في شهر ديسمبر 2015 لربط الصلة بقاضي التحقيق التونسي بغرض التوقيع على إذن بتحويل الأموال وإرساله بالطريقة الدبلوماسية إلى السلطات القضائية في لكسمبورغ. وفي بداية سنة 2016، شرعت السلطات القضائية التونسية في القيام بالإجراءات المطلوبة لاسترداد الأموال بإجراءات مبسطة عملاً بالموافقة التي حصل عليها محامي الأمم المتحدة الخاص بمحاربة الفساد من السلطات القضائية المختصة في لكسمبورغ بالتنسيق مع مركز حكم القانون ومكافحة الفساد.

ولا يزال محامي الأمم المتحدة الخاص بمحاربة الفساد يعمل بالتعاون مع مركز حكم القانون ومكافحة الفساد على عدد من ملفات الأموال المنهوبة وخاصة الأموال الليبية المهربة في الخارج، والتي يتطلب الانتهاء منها مزيداً من الوقت، ريثما يتوفر المناخ الأمني والسياسي المناسب للتعاون مع دولة ليبيا في هذا المجال.



II. النشاط الأكاديمي

اعتباراً لأهمية دور التعليم في الوقاية من الفساد، حظيت البرامج الأكاديمية للمركز منذ نشأته بعناية خاصة وذلك بالتعاون البناء مع المؤسسات الأكاديمية المعنية دولياً وإقليمياً ووطنياً.

وقد أكد رئيس مجلس أمناء مركز حكم القانون ومكافحة الفساد على أهمية الدور الأكاديمي في مكافحة الفساد من خلال المحاضرة التي ألقاها في إبريل 2015 عن تعزيز معايير مكافحة الفساد ودور تطوير القدرات الأكاديمية لمكافحة الفساد، وذلك على هامش مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر لمكافحة الجريمة والعدالة الجنائية الذي انعقد في الدوحة.

وفي هذا الصدد، أطلق المركز خلال سنة 2016 مبادرة تعليمية تتمثل في تدريس برنامج الماجستير في القانون والحوكمة ومكافحة الفساد بالتعاون مع جامعة ساسكس البريطانية (1) واستكمال برنامج مكافحة الفساد من خلال التعليم وذلك بالتعاون مع المبادرة الأكاديمية التابعة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (2)، فضلاً عن توسيع نطاق التعاون الخاص بإنشاء كرسي مكافحة الفساد في الجامعات (3).

1- إطلاق برنامج الماجستير في القانون والحوكمة ومكافحة

الفساد

نجح مركز حكم القانون ومكافحة الفساد في الدوحة بالاشتراك مع جامعة ساسكس البريطانية في إطلاق برنامج الماجستير في مكافحة الفساد وحكم القانون في أكتوبر 2016. وهو برنامج يُدرس على مدى عامين أكاديميين في مركز حكم القانون ومكافحة الفساد، تم تصميمه بواسطة نخبة من كبار أكاديميي جامعة ساسكس وفقاً لمعايير الجامعة، يأتي إلى دولة قطر لتدريس



الطلاب ممن يمتلكون المؤهلات المطلوبة للالتحاق بالجامعة نفسها، سواء من موظفي الحكومة أو القطاع الخاص أو المنظمات غير الحكومية، شريطة استيفاء المعايير المعتادة والمعتمدة بالجامعة، كما يعتبر البرنامج عنصراً داعماً لتطوير الإطار القانوني والفني لمكافحة الفساد للمهنيين والعاملين في جميع القطاعات.

ومن المعروف أن جامعة ساسكس هي مؤسسة أكاديمية معروفة بريادتها العالمية في مجال أبحاث مكافحة الفساد، وخاصةً "مركز ساسكس لدراسة الفساد"، وهو مركز بحثي في كلية القانون والسياسة وعلم الاجتماع في الجامعة.

وقد حضر الاحتفال بتدشين البرنامج معالي الشيخ عبد الله بن ناصر بن خليفة آل ثاني رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية، وهو الأمر الذي يعكس حرص السلطة التنفيذية في أعلى مستوياتها على تشجيع هذه الأنشطة ونشر الوعي بمحاربة الفساد على جميع الأصعدة.

وفي ذات السياق يعمل مركز حكم القانون حالياً على إطلاق المزيد من هذه البرامج مع عدد من الجامعات المرموقة على مستوى العالم، حيث يجري الاتفاق الآن على التفاصيل النهائية مع كل من جامعة أوكسفورد البريطانية وجامعة محمد الخامس المغربية وجامعة كولومبيا الأمريكية وجامعة جنيف السويسرية، وسيتم الإعلان قريباً عن إطلاق هذه البرامج.



إشراف معالي الشيخ عبد الله بن ناصر بن خليفة آل ثاني

رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية على الاحتفال بتدشين برنامج الماجستير في القانون والحوكمة ومكافحة الفساد، الذي أطلقه مركز حكم القانون ومكافحة الفساد بالاشتراك مع جامعة "ساسكس" البريطانية

الدوحة في 2 أكتوبر 2016



ولتيسير أعمال المراجعة والبحث في مجال اختصاص طلبة الماجستير، تم إنشاء مكتبة بمركز حكم القانون ومكافحة الفساد ووقع تزويدها بدفعة أولى من المراجع القانونية وسيتم إثرائها باستمرار بأهم الكتب والدوريات والمجلات ذات العلاقة بحكم القانون ومكافحة الفساد، كما تمت تهيئة المكتبة وفقا للمعايير المقررة للمؤسسات التعليمية.



أساتذة وطلبة الماجستير في القانون والحوكمة والفساد
مقر مركز حكم القانون ومكافحة الفساد، الدوحة

2- استكمال برنامج مكافحة الفساد من خلال التعليم

تهدف اتفاقية التعاون الموقعة بين مركز حكم القانون ومكافحة الفساد من جهة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة من جهة أخرى في 15 أكتوبر 2014، إلى تنمية القدرات الأكاديمية في مجال تدريس النزاهة ومكافحة الفساد ضمن برامج التعليم العالي في مختلف دول العالم. وتدخل هذه الاتفاقية في باب مكافحة الفساد من خلال التعليم ما يساهم في نشر الوعي بمخاطر الفساد والوقاية منه على أوسع نطاق. وتضمنت الاتفاقية تنظيم فعاليات أكاديمية بالتعاون مع المبادرة الأكاديمية التابعة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في فيينا، وتتعلق بمناهج وبرامج تدريس مكافحة الفساد في الجامعات. وبعد تنظيم الدورتين المقررتين لسنة 2015، تم تنظيم الدورتين المتبقيتين خلال سنة 2016.



دورة تدريبية حول مكافحة الفساد من خلال التعليم

بالتعاون بين مركز حكم القانون ومكافحة الفساد

والمبادرة الأكاديمية التابعة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

الدوحة في 13 أبريل 2016



وكانت الدورة الأولى ذات صبغة دولية عقدت أيام 12 و 13 و 14 أبريل 2016 بمقر المركز في الدوحة لفائدة الأكاديميين والطلبة المهتمين بمكافحة الفساد، وتناولت بالنقاش المواضيع الآتية:

- أولويات المبادرة الأكاديمية التابعة للأمم المتحدة لسنة 2016 وما بعدها،
- كيفية المساعدة على تدريس مكافحة الفساد في مختلف الجامعات،
- كيفية تطوير الوسائل المتاحة بالموقع الإلكتروني للمبادرة الأكاديمية.

وقد شارك فيها خبراء في مكافحة الفساد وشملت العروض مختلف المحاور الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والتي يتم تدريسها في الجامعات، ووقع بث البعض منها مباشرة عبر الفيديو في ثلاث جامعات من أمريكا وأوروبا الشرقية تخللتها نقاشات مستفيضة مع الطلبة والأساتذة الجامعيين المشاركين في الورشة، وتتويجا لأعمال تلك الدورة، صدرت جملة من التوصيات من أبرزها اعتماد مقرر نموذجي جديد لتدريس مادة مكافحة الفساد في كليات القانون.



عرض تقني حول استرداد الأموال المنهوبة (التحديات والحلول)

قدمه قاض مستشار بمركز حكم القانون ومكافحة الفساد

خلال الدورة التدريبية المتعلقة بمكافحة الفساد من خلال التعليم

وبموجب الاتفاقية المشار إليها، تم أيضا يومي 26 و 27 سبتمبر (أيلول) 2016 تنظيم ورشة عمل إقليمية في كلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس شارك فيها ثلاثون أستاذا جامعيًا تقريبًا يمثلون إحدى عشرة دولة من منطقة الشرق الأوسط



وشمال إفريقيا. وكان الهدف من ورشة العمل تعزيز قدرات الأكاديميين في مجال مكافحة الفساد وفقا للمبادئ الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وكذلك المساعدة على إنشاء شبكة عربية جامعية تعنى بمكافحة الفساد.

3- دعم التعاون المتعلق بكرسي مكافحة الفساد في الجامعات

توحي مركز حكم القانون ومكافحة الفساد منذ نشأته سياسة الانفتاح على الفضاء الأكاديمي اعتبارا لأهمية دور التعليم في ترسيخ قيم النزاهة والشفافية وعلوية القانون التي تساهم بدرجة كبيرة في الوقاية من الفساد والحد من آثاره السلبية. لذلك بادر المركز في مرحلة أولى ووفقا لخطة عمله متوسطة المدى بإقامة شراكات استراتيجية مع الجامعات ريثما يتم توسيع التعاون في مجال مكافحة الفساد من خلال التعليم ليشمل المراحل الإعدادية والثانوية.

وفي هذا الإطار، تم توقيع أول اتفاقية تعاون في المجال الأكاديمي مع جامعة قطر في عام 2014 وذلك باستحداث كرسي لمكافحة الفساد في الجامعة، وهي أول جامعة في المنطقة يتم فيها إطلاق هذه المبادرة النموذجية.

وإزاء نجاح تلك التجربة النموذجية وما لاقته من استحسان لدى الأساتذة الجامعيين والطلبة في المنطقة العربية، تولى رئيس مجلس أمناء مركز حكم القانون ومكافحة الفساد في شهر مارس 2015 التوقيع على اتفاقية تعاون مع رئيس الجامعة الأردنية لإنشاء كرسي لمحاربة الفساد في الجامعة الأردنية لتدريس مضامين اتفاقية الأمم المتحدة لمحاربة الفساد. وبهذه المناسبة، ألقى رئيس مجلس أمناء مركز حكم القانون ومكافحة الفساد محاضرة في الجامعة الأردنية عن مضامين اتفاقية الأمم المتحدة لمحاربة الفساد وآلية مراجعة تنفيذها، مع التركيز على الوقاية والمنع، وتطرق خلالها إلى عدد من المحاور أبرزها آليات عمل اتفاقية الأمم المتحدة لمحاربة الفساد واستقلال القضاء والنيابات وكان ذلك بحضور ثلثة من سامي المسؤولين



الأردنيين من بينهم معالي وزير العدل وسعادة النائب العام الأردني ومعالي رئيس الوزراء الأردني الأسبق ومعالي رئيس مجلس القضاء، إضافة إلى عدد من عمداء وأساتذة وطلاب كليات القانون في مختلف الجامعات الأردنية.

وفي مرحلة لاحقة، تم توسيع دائرة هذه التجربة بالتوقيع على اتفاقية كرسي الشيخ تميم بن حمد آل ثاني لمكافحة الفساد بين مركز حكم القانون ومكافحة الفساد وجامعة النيلين في الخرطوم، السودان بتاريخ يوم الإثنين 4 يناير 2016،

وقام رئيس مجلس الأمناء بالتوقيع أيضاً على مذكرة تفاهم بين مركز حكم القانون ومكافحة الفساد ووزارة العدل السودانية، وذلك بهدف أن يقوم المركز وبالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة بتقديم الدورات للمختصين السودانيين في مجال المساعدة الفنية لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

وقد تم التوقيع على الاتفاقيتين المذكورتين بمناسبة زيارة العمل التي قام بها رئيس مجلس الأمناء إلى جمهورية السودان، والتقى خلالها مع عدد من المسؤولين السامين وفي مقدمتهم فخامة رئيس الجمهورية ونائبه وسعادة وزير العدل وسعادة رئيس مجلس القضاء وناقش معهم ضرورة المضي قدماً في إجازة قانون استقلال النيابة العامة عن السلطة التنفيذية والأثر الإيجابي لذلك على دور النيابة العامة في المجتمع وعلى منظومة القضاء بشكل عام. كما ناقش معهم سبل دعم وتسريع عمل المفوضية القومية لمكافحة الفساد التي تم انشاؤها في السودان مؤخراً، وذلك من أجل تكامل الجهود الوطنية لمحاربة الفساد خاصة في ظل مصادقة جمهورية السودان على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في العام الماضي.

وخلال تلك الزيارة، ألقى رئيس مجلس أمناء مركز حكم القانون ومكافحة الفساد محاضرة في وزارة العدل السودانية تحدث فيها عن استقلال النيابة العامة وعن نظرية الفصل بين السلطات وذلك بحضور عدد من القضاة وضباط الشرطة والجيش والمحامين والأساتذة الجامعيين والحقوقيين والمتقنين.



III. النشاط المحلي

1) التعاون مع محكمة قطر الدولية ومركز تسوية المنازعات

في إطار بحث سبل التعاون مع المؤسسات التي تلتقي مع مركز حكم القانون ومكافحة الفساد في مهامه وأهدافه الرامية إلى ترسيخ قيم النزاهة والشفافية والمساءلة وعلوية القانون والحكم الرشيد، عقد وفد من المركز يوم 18 فبراير 2016 اجتماعاً مع المسؤولين بمحكمة قطر الدولية ومركز تسوية المنازعات، تم خلاله تبادل وجهات النظر حول آفاق التعاون المشترك في مجال حكم القانون ومكافحة الفساد، وأبدى الرئيس التنفيذي للمحكمة استعداده للتعاون مع المركز في تنظيم ندوات علمية وورشات عمل والاستفادة المتبادلة من تجارب المؤسستين في مختلف المجالات ذات العلاقة بحكم القانون ومكافحة الفساد.

ثم توالى التعاون والتنسيق بين الجانبين وأفضى إلى الاتفاق على القيام بتنظيم مشترك للدورة الثالثة لمنتدى قطر للقانون الذي سيعقد بالدوحة يومي 11 و12 نوفمبر 2017 تحت رعاية سمو الأمير الشيخ تميم بن حمد بن خليفة آل ثاني.

وتكمن أهمية المنتدى في حضور شخصيات بارزة يمثلون حوالي 61 دولة من ضمنهم رؤساء دول ورؤساء حكومات ووزراء وقانونيين وقضاة ومحامين وخبراء في عدة مجالات.

ويهدف المنتدى إلى طرح مواضيع مختلفة تخص السياسة والاقتصاد والمال والأعمال قصد دراستها ومناقشتها من الناحية القانونية في إطار منصة حوار تسعى لإيجاد الحلول القانونية الكفيلة برفع التحديات الراهنة وربطها بالآفاق المستقبلية للتنمية المستدامة من ذلك المواضيع التي تخص اللاجئين والمشردين في جميع أنحاء العالم وتيسير الوصول إلى العدالة للجميع والإدماج المالي ومكافحة الفساد، وسيتم مناقشة تلك المواضيع بحضور حوالي 400 مشارك في أعمال المنتدى.



ويعتبر منتدى قطر للقانون من أهم المنتديات القانونية التي تعقد على المستوى الدولي. ويجدر التذكير بأن منتدى قطر للقانون عقد للمرة الأولى في عام 2009 بدعم من الحكومة القطرية وتحت رعاية سمو الأمير الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، ثم عقدت الدورة الثانية عام 2012 بعنوان "سيادة القانون في زمن التغيير".

(2) المشاركة في ملتقى علمي حول حقوق الإنسان والقانون الخاص

شارك مركز حكم القانون ومكافحة الفساد في هذا المؤتمر العلمي الذي تم تنظيمه بالتعاون مع معهد البحوث القانونية بجامعة باريس 13 ومختبر القانون والحريات بجامعة شرق باريس – كريتيل، برعاية سفارة فرنسا بدولة قطر يومي 17 و18 فبراير 2016 حول موضوع "حقوق الإنسان والقانون والخاص: الوحدة في التنوع". وبهذه المناسبة، ألقى سعادة الدكتور/ علي بن فطيس المري، رئيس مجلس أمناء المركز، محاضرة في الجلسة الافتتاحية أعطى خلالها التطور التاريخي لمفهوم حقوق الإنسان وأكد فيها على المقاربة الشاملة لحقوق الإنسان وعلاقتها باحترام سيادة القانون والحكم الرشيد ومكافحة الفساد. وقد أشرف على الجلسة الافتتاحية إلى جانب سعادة الدكتور / علي بن فطيس المري، كل من سعادة السيد / إيريك شوفالييه سفير الجمهورية الفرنسية لدى دولة قطر والدكتور / محمد بن عبد العزيز الخليفة، عميد كلية القانون.

ويندرج هذا المؤتمر العلمي في إطار حرص نادي الثقافة القانونية الفرنسية الذي أنشأته كلية القانون في جامعة قطر في منتصف عام 2015 على نشر الثقافة القانونية الفرنسية وتشجيع التبادل والتفاعل بين كليات القانون الفرنكوفونية عبر الأبحاث المشتركة. ومن هذا المنطلق، تولت كلية القانون بالتعاون مع سفارة فرنسا في دولة قطر تنظيم المؤتمر العملي المشار إليه بهدف تسليط الضوء على العلاقة المتنامية بين حقوق الإنسان وبين



القانون الخاص بفروعه المختلفة (القانون المدني والقانون التجاري وقانون الأعمال وقانون العمل والقانون الشخصي والقانون الإجرائي...).

وتم تناول موضوعات المؤتمر من خلال مداخلات ألقاها متحدثون أكاديميون من الجانبين الفرنسي والقطري.

3) تنظيم مائدة مستديرة حول مكافحة الفساد في المنطقة العربية

بتاريخ 2 مايو 2016 قام مركز حكم القانون ومكافحة الفساد بتنظيم ندوة علمية بالدوحة أشرف عليها رئيس وأعضاء مجلس الأمناء حول موضوع مكافحة الفساد في العام العربي (الواقع والآفاق) وذلك على هامش انعقاد اجتماع مجلس أمناء مركز حكم القانون ومكافحة الفساد.

وقد ألقى رئيس وأعضاء مجلس الأمناء على التوالي محاضرات حول مكافحة الفساد في المنطقة العربية واستعرضوا أهم التحديات التي تواجه سلطات إنفاذ القانون في هذا الشأن والحلول الكفيلة بتجاوز العقبات التي تقف حجر عثرة في مسار مكافحة الفساد واسترداد الأموال المنهوبة.

وعقب ذلك، فتح باب النقاش وأبدى المشاركون ما لديهم من ملاحظات واقتراحات وتساؤلات تولى رئيس وأعضاء مجلس الأمناء الإجابة عنها كل فيما يخص مداخلته.



مائدة مستديرة نظمها مركز حكم القانون ومكافحة الفساد حول مكافحة الفساد في المنطقة العربية، وقد أشرف عليها رئيس وأعضاء مجلس الأمناء

الدوحة- 2 مايو 2016



(4) تنظيم اجتماع مجلس الأمناء

بتاريخ 2 مايو 2016 وبدعوة من الرئيس، عقد مجلس أمناء مركز حكم القانون ومكافحة الفساد اجتماعه السنوي الدوري للنظر في المسائل المدرجة بجدول الأعمال.

واستعرض المجلس التقرير السنوي لنشاط المركز وانجازاته لسنة 2015 كما أقر مشروع الموازنة السنوية للمؤسسة وحسابها الختامي.

ثم تولى المجلس النظر في الخطة الاستراتيجية قصيرة المدى للمركز (2016) والتي تهدف إلى ضمان التعريف بأهمية دور المركز في تعزيز مبادئ حكم القانون ومكافحة الفساد على صعيدي الفكر والممارسة في المستقبل القريب ووفقاً للرؤية الاستراتيجية للمركز الرامية إلى المساهمة الفاعلة في برامج تعزيز حكم القانون وترسيخ مبادئ العدالة الاجتماعية والنزاهة والشفافية والمساءلة بما يستجيب لتطلعات الشعوب المتضررة من الفساد إلى التمتع بحقوقها في التعليم والصحة والعمل والاستقرار والكرامة ما يساعد على الحد من الفقر والتهميش وضمان التوزيع العادل للثروات وضمان الاستقرار الأمني والسياسي وهو قوام التنمية والازدهار الاقتصادي.

وإن رسالة المركز من خلال الأنشطة المبرمجة بخطته الاستراتيجية المعروضة على مجلس الأمناء هي المساهمة الفاعلة في تطوير السياسات الرامية إلى التصدي للفساد بجميع أشكاله استناداً إلى إمكانيات المركز وتنوع خبراته وشركائه وقدرته على المشاركة الفاعلة في ترسيخ مبادئ حكم القانون بالتشجيع على الحلول المبتكرة والمبادرات المتميزة.

ومن أبرز القيم التي تقوم عليها الخطة الاستراتيجية التي أقرها مجلس أمناء المركز هي الالتزام والاحترام والشفافية والمصادقية والمساواة تكريماً لمبدأ علوية القانون وانسحابه على الكافة دون تمييز.

وتندرج تلك الخطة الاستراتيجية في إطار المقاربة التشاركية التي اعتمدها المركز منذ نشأته والتي تستوجب إقامة علاقات تعاون مع الهياكل الحكومية والخاصة



المؤسسات الإقليمية والدولية والهيئات المهنية ومنظمات المجتمع المدني ومراكز البحوث والدراسات وغيرها لإقامة وتنفيذ وتبادل البرامج والأعمال والخبرات في مجالات عمل المركز.

وقد تم إعداد تلك الخطة الاستراتيجية انطلاقاً من تحليل الوضع المؤسسي الراهن للمركز على المستويين الداخلي والخارجي والوقوف على أوجه القوة والضعف وتحديد الفرص الممكنة والمخاطر التي قد تواجه المركز في أداء مهامه وبلوغ أهدافه والعمل على تذليلها وتحقيق المعادلة بين إمكانيات المركز وطموحاته.



رئيس وأعضاء مجلس الأمناء

الدوحة في 2 مايو 2016

وسعيًا إلى تعزيز دور المركز وتنمية أدائه كما ورد بخطته الاستراتيجية التي أقرها مجلس الأمناء، تم خلال سنة 2016 التوقيع على اتفاقية تعاون بين مركز حكم القانون ومكافحة الفساد من جهة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة من جهة أخرى، تتضمن وضع خبير في مكافحة الفساد والجرائم الاقتصادية تابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، على ذمة مركز حكم القانون ومكافحة الفساد بالدوحة قصد العمل على وجه التفرغ.



وتضمنت الشروط المرجعية لاتفاقية التعاون أن يضطلع الخبير المنتدب بالمهام التالية:

- تقديم المساعدة الفنية والإدارية لمدير المركز والمحامي الخاص فيما يتعلق بالأنشطة التي يقوم بها كل منهما بما يتفق مع برنامج عملهما.
- توفير المساعدة الفنية والتنظيمية لرئاسة الرابطة الدولية لهيئات مكافحة الفساد وأمانتها العامة على أداء مهامها على الوجه الأمثل،
- المساعدة على وضع خطة استراتيجية على المدى القصير والمتوسط والبعيد مع الأخذ بعين الاعتبار أوليات كل مرحلة.
- تنمية استعمال الموارد والأدوات المتاحة لتدريس مادة مكافحة الفساد ونشرها على أوسع نطاق وذلك بالاعتماد على الشراكة القائمة بين مركز حكم القانون ومكافحة الفساد ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في هذا المجال.
- تقديم المشورة الفنية وإعداد التصورات لبرامج المساعدة الفنية لفائدة الأطراف المعنية على الصعيدين الوطني والإقليمي بشأن حسن تطبيق أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
- جمع المعلومات في مجال مكافحة الفساد من مختلف المصادر وتحليلها وتنظيمها وإعداد قوائم في شأنها على غرار النصوص القانونية والدراسات والمقالات والإعداد لنشرها.
- تقديم المساعدة والخبرة الفنية لتنسيق سياسات تطوير مكافحة الفساد بما في ذلك مراجعة وتحليل المواضيع والتوجهات وإعداد عمليات التقييم وغيرها من أنشطة البحوث والدراسات.
- تقديم الاستشارات القانونية والفنية لحكومات المنطقة بتوجيه من الإدارة المتخصصة في مقر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.
- تنظيم اللقاءات التشاورية والمؤتمرات وغيرها بما في ذلك إعداد البرامج وضبط قائمة المشاركين والعروض والوثائق.
- إطلاق وتنسيق الأنشطة التوعوية وإدارة ورشات العمل التدريبية والملتقيات وتحديد مواضيعها وتقديم العروض.
- التنسيق مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وفروعه المتخصصة في مكافحة الفساد.
- تيسير التنسيق بين السلطات الوطنية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في المسائل المتعلقة بمكافحة الفساد.



- المشاركة في عمليات الانتداب وتوفير المساعدة للإطارات والمستشارين.
 - متابعة ومراجعة أفضل الممارسات والمناهج والبرامج في مجال مكافحة الفساد.
 - القيام بكل عمل له علاقة بالمهام المذكورة آنفا.
- وقد باشرت الخبرة التابعة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أعمالها بمركز حكم القانون ومكافحة الفساد منذ بداية سنة 2016.



الختاتمة

إن مكافحة الفساد وترسيخ مبادئ حكم القانون مسار طويل المدى ويتطلب بذل جهود مشتركة ومنسقة ومستمرة بين جميع الأطراف المعنية من منظمات أممية وحكومات وسلطات إنفاذ القانون والهيئات التعديلية والقطاعين العام والخاص والإعلام والمؤسسات التعليمية والمجتمع المدني.

ومن هذا المنطلق، حرص مركز حكم القانون ومكافحة الفساد أن تكون أنشطته خلال سنة 2016، متنوعة وقائمة على التعاون الوثيق مع مختلف المتدخلين في هذا المجال دولياً وإقليمياً ووطنياً في إطار مقارنة شاملة تأخذ بعين الاعتبار كل التحديات والصعوبات التي تواجه المهنيين والممارسين والعمل على تذليلها وإيجاد الحلول والآليات الكفيلة بكسب رهان الحرب على الفساد والحدّ بأكبر قدر ممكن من تداعياته. واعتباراً لما أثبتته التجربة من لجوء الفاسدين إلى استعمال أشكال جديدة للاحتيال والاستيلاء على الأموال العامة والخاصة واستغلال التكنولوجيات الحديثة للاتصال والمعلومات لتحويل تلك الأموال بسرعة فائقة والسعي إلى إدماجها في الدورة الاقتصادية عبر قنوات معقّدة قصد إخفاء مصدرها غير المشروع عن طريق شركات واجهة وأسماء مستعارة، فإنه بات لزاماً معرفة الأساليب المستجدة للفساد والمجالات التي تمثل مخاطرًا لغسل الأموال، حتى يتسنى وضع الآليات الملائمة والفعّالة للوقاية منها.

واستناداً إلى ذلك، فإن مركز حكم القانون ومكافحة الفساد يحرص باستمرار على إقامة شراكات استراتيجية جديدة دولياً وإقليمياً ووطنياً تهدف إلى تبادل الخبرات والمعلومات والاستفادة من التجارب المقارنة ومسايرة آخر المستجدات في مجال اختصاصه وإطلاق المبادرات التي من شأنها أن تفضي إلى تعزيز مساهمته في الجهود الرامية إلى إرساء حكم القانون وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.